رقم الوثيقة: MDE 23/015/2014

المملكة العربية السعودية: ناشط ومحام بارز في مجال حقوق الإنسان يمثل الضحية الأحدث لقمع الدولة

في أعقاب الحكم الذي صدر أمس بحق سجين الرأي وليد أبو الخير، قالت منظمة العفو الدولية اليوم إنه يتعين على السلطات السعودية إلغاء قرار الإدانة والحكم الصادريْن بحق أحد أبرز المدافعين عن حقوق الإنسان، وإطلاق سراحه بلا قيد أو شرط.

ففي يوم الأحد، الموافق 6 يوليو/تموز حكمت المحكمة الجزائية المتخصصة في جدة على وليد أبو الخير بالسجن لمدة 15 عاماً مع منعه من السفر لمدة مماثلة بعد إطلاق سراحه ودفع غرامة. كما أمرته المحكمة بإغلاق جميع المواقع على الشبكة العنكبوتية والصفحات على مواقع التواصل الاجتماعي الخاصة به، وذلك عقب إدانته بتهم "الخروج على ولي الأمر، والسعي إلى نزع ولايته"، "انتقاص وإهانة السلطة القضائية والقدح علنا في ذمة القضاة"، " إنشاء جمعية غير مرخصة (مرصد حقوق الإنسان في السعودية)"، "الاشتراك في إنشاء جمعية أخرى" (جمعية الحقوق المدنية والسياسية في السعودية)، "استعداء المنظمات الدولية ضد المملكة بقصد الإساءة لسمعة المملكة والتحريض ضدها"، "وإعداد وتخزين وإرسال ما من شأنه المساس بالنظام العام."

وما انفكت السعودية، التي تشغل حالياً مقعداً في مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، تتغنى بتحسُّن حالة حقوق الإنسان في البلاد. ففي مارس/آذار 2014 ادعى ممثلوها في آلية الاستعراض الدوري الشامل التابعة لمجلس حقوق الإنسان أن حرية التعبير مكفولة في القوانين السعودية، في الوقت الذي كانت السلطات تستهدف بلا هوادة نشطاء حقوق الإنسان الذين كانوا يتجرأون على انتقاد سجل البلاد الرهيب في مجال حقوق الإنسان.

لقد أوضحت السلطات السعودية، بسجنها وليد أبو الخير، أنها لا تتسامح مع أي شكل من أشكال المعارضة والانتقاد العلنييْن لها. ورسالتها الواضحة تماماً تقول إن زنازن السجون المكتظة هي المكان الوحيد في البلاد لنشطاء حقوق الإنسان المستقلين.

ويُذكر أن وليد أبو الخير هو محام بارز في مجال حقوق الإنسان ورئيس مرصد حقوق الإنسان في السعودية، وهو منظمة حقوقية مستقلة تأسست في عام 2008. وكان وكيلاً قانونياً للعديد من ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان، ومن بين موكليه رائف بداوي، وهو ناشط مشهور على الانترنت في السعودية ومؤسس موقع الإلكتروني "الليبراليون السعوديون" ، الذي حكمت عليه المحكمة الجزائية في جده في 7 مايو/أيار 2014 بالسجن لمدة 10 سنوات، والجلد 1000 جلدة، ودفع غرامة قدرها مليون ريال سعودي (266,631 دولار أمريكي).

ولطالما استخدمت السلطات السعودية وسائل قضائية وأخرى خارج نطاق القضاء لمضايقة وترهيب وليد أبو الخير على مدى سنوات عدة. وكان قد أُبلغ بالدعوى الحالية المرفوعة ضده أمام المحكمة الجزائية المتخصصة قبل ثلاثة أسابيع من صدور حكم المحكمة الجزائية في جدة عليه بالسجن لمدة ثلاثة أشهر في 29 أكتوبر/تشرين الأول 2013. وكانت التهم التي وُجهت إليه في المحكمة الجزائية المتخصصة مشابهة لتلك التي أدانته بها المحكمة الجزائية في جدة، الأمر الذي يثير تخرصات بأن السلطات كانت تتوقع من المحكمة الجزائية حكماً مخففاً نسبياً، وبالتالي قررت مقاضاته أمام المحكمة الجزائية المتخصصة.

إن المحكمة الجزائية المتخصصة هي محكمة خاصة بالأمن ومكافحة الإرهاب، ولا تزال أحكامها وإجراءاتها تتسم بالسرية. ويدَّعي النشطاء أنها تخضع للسيطرة المباشرة لوزارة الداخلية، التي تتمتع بسلطات واسعة بلا رقيب أو حسيب. وقد رفض العديد من النشطاء، بمن فيهم وليد أبو الخير، الاعتراف بشرعية هذه المحكمة.

وفي هذا الحكم الذي صدر يوم الأحد، استخدم القاضي المادة 21 من قانون مكافحة الإرهاب الذي أُقر مؤخراً، مع أن هذا القانون لم يُستخدم في البداية عندما وُجهت التهم إليه في أكتوبر/تشرين الأول 2013، ولكن القاضي استخدمه في أبريل/نيسان 2014 فقط لتبرير اعتقال وليد أبو الخير تعسفياً بعد الجلسة الخامسة للمحكمة.

إن قانون مكافحة جرائم الإرهاب وتمويله، الذي دخل حيز النفاذ في 1 فبراير/شباط 2014، يقصِّر كثيراً عن الإيفاء بالمعايير الدولية، وقوبل بشجب واسع النطاق من جانب منظمات حقوق الإنسان. ومن بين المثالب العديدة التي تشوب هذا القانون التعريف الفضفاض والغامض لجريمة الإرهاب بأنها "كل فعل يقوم به الجاني تنفيذاً لمشروع إجرامي فردي أو جماعي بشكل مباشر أو غير مباشر، يُقصد به الإخلال بالنظام العام، أو زعزعة أمن المجتمع واستقرار الدولة أو تعريض وحدتها الوطنية للخطر، أو تعطيل النظام الأساسي للحكم أو بعض مواده، أو الإساءة إلى سمعة الدولة أو مكانتها." وقد استُخدمت تهم مشابهة لسجن نشطاء حقوق الإنسان قبل إقرار القانون.

ونشير هنا إلى أن وليد أبو الخير هو أول ناشط حقوقي بارز يُحكم عليه بموجب قانون مكافحة الإرهاب الجديد، الأمر الذي يؤكد المخاوف التي أعربت عنها منظمة العفو الدولية في وقت سابق من هذا العام من أن هذا القانون "سيرسخ الأنماط القائمة لانتهاكات حقوق الإنسان وسيُستخدم كأداة إضافية لقمع المعارضة السياسية السلمية."

منذ مارس/آذار 2013، أصدرت السلطات السعودية أحكاماً على جميع نشطاء حقوق الإنسان البارزين وسجنتهم، ومن بينهم أعضاء جمعية الحقوق المدنية والسياسية في السعودية (حسم). ففي 9 مارس/آذار 2013 حُكم على اثنين من الأعضاء المؤسسين في الجمعية، وهما الدكتور عبدالله الحامد والدكتور محمد القحطاني، بالسجن لمدة 11 سنوات و10 سنة على التوالي، ومنعهما من السفر لمدد مماثلة بعد إطلاق سراحهما. وفي 17 أبريل/نيسان 2014

قبضت هيئة البحث الجنائي في بريدة، الواقعة في وسط منطقة القصيم، على الدكتور عبدالرحمن الحامد، وهو شقيق عبدالله الحامد وعضو مؤسس في الجمعية. وقد احتُجز بمعزل عن العالم الخارجي لمدة شهر قبل نقله إلى سجن بريدة، حيث يُحتجز حالياً بدون تهمة أو محاكمة.

وفي 25 يونيو/حزيران حكمت المحكمة الجزائية في الرياض على عضو رابع في جمعية حسم، وهو فوزان الحربي، بالسجن لمدة سبع سنوات، ومنعه من السفر لمدة مماثلة بعد إطلاق سراحه. وفي 4 ديسمبر/كانون الأول 2013 بدأت محاكمته، وفي 26 ديسمبر/كانون الأول اعتُقل تعسفياً، ثم أُطلق سراحه في 23 يونيو/حزيران 2014، أي قبل يومين من إدانته، لكن بعد أن أصرَّ القاضي على توقيعه تعهداً يقضي بعدم نشر أي شيء في وسائل التواصل الاجتماعي أو مخالطة الناس إلى حين اعتبار الحكم قطعياً بعد الاستئناف.

ويُذكر أن أصغر أعضاء جمعية حسم سناً هو عمر الحامد السعيد، البالغ من العمر 22 عاماً، الذي حكمت عليه المحكمة الجزائية في بريدة بالسجن لمدة أربع سنوات والجلد 300 جلدة في 12 ديسمبر/كانون الأول 2013. كما حُكم عليه بالمنع من السفر لمدة أربع سنوات أخرى، على أن يتم تنفيذه بعد قضاء مدة الحكم بالسجن.

وفي 17 أبريل/نيسان حكمت المحكمة الجزائية المتخصصة في الرياض على فاضل مكي المناسف، وهو عضو مؤسس في مركز عدالة لحقوق الإنسان المستقل، بالسجن لمدة 15 سنة، ومنعه من السفر لمدة 15 سنة أخرى بعد إطلاق سراحه ودفع غرامة قيمتها 100,000 ريال سعودي (26,600 دولار أمريكي). أما التهم الموجَّهة إليه فإنها تتصل بأنشطته وتقاريره وتوثيقه فيما يتعلق بالتمييز الذي يتعرض له المسلمون الشيعة في السعودية. وقد فهمنا أنه تعرض للتعذيب وغيره من ضروب إساءة المعاملة في الحجز.